

مؤشر PMITM لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية

مؤشر PMI يظهر مزيداً من التراجع في أوضاع التشغيل خلال شهر يونيو

ملخص

أظهرت بيانات شهر يونيو لشركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط تراجعاً في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة، وقد زادت مستويات التراجع عما كانت عليه خلال فترة الدراسة السابقة. وبعد الزيادة الهامشية خلال شهر مايو، تراجعت مستويات المخزون أيضاً بشكل ملحوظ وظل إجمالي معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج حاداً.

ويعد المؤشر الرئيسي المستمد من الاستبيان هو مؤشر مدراء المشتريات (PMITM). وتشير القراءة الأعلى من 50.0 إلى وجود تحسن في أوضاع العمل عما كانت عليه في الشهر السابق، في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 إلى وجود تراجع.

استمرت أوضاع التشغيل لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط في التدهور خلال شهر يونيو، مع تسجيل المؤشر الرئيسي 47.5، متراجعاً عن قراءة شهر مايو التي كانت 48.5. كما أشارت بيانات فترة الدراسة الأخيرة إلى تمديد الفترة الحالية لإجمالي التراجع في القطاع إلى تسعة أشهر.

كانت هاشاشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في مصر مسؤولة عن الجانب الأكبر من التراجع الأخير في كل من الإنتاج والأعمال الجديدة، وقد تزايدت معدلات التضخم عن الشهور السابقة، كما تراجعت الأعمال الجديدة الواردة من الخارج بوتيرة سريعة. وقد ربط أعضاء اللجنة بين تراجع الطلبات الأجنبية وحالة عدم الاستقرار السياسي.

بعد زيادة هامشية خلال فترة الدراسة السابقة، تراجع مخزون المشتريات خلال شهر يونيو، وبثاني أسرع وتيرة على مدار عمر الدراسة التي بدأت منذ 27 شهراً، كما تراجعت أيضاً أنشطة الشراء، حيث أبلغت الشركات عن تراجع في حجم الطلب. وفي الوقت نفسه قامت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط بتقليل أعداد العاملين لديها، رغم أن معدل فقدان الوظائف كان هامشياً فقط.

شهدت الأعمال المعلقة في شهر يونيو زيادة للمرة الأولى خلال ثلاثة أشهر لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. ومع ذلك فقد كان معدل تراكم الأعمال المعلقة طفيفاً، حيث أشار 98% من المشاركين إلى عدم تغير مستويات الأعمال المعلقة. وفي الوقت ذاته أدى نقص الوقود والمواد الخام إلى تدهور أداء الموردين.

استمر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج في الزيادة خلال شهر يونيو، مع تسجيل 35% من الشركات لزيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج، كما كان إجمالي معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج أعلى من المتوسط العام للدراسة وجاء مدفوعاً بزيادة قوية في أسعار الشراء، وطبقاً للأدلة المتواترة، فقد جاءت زيادة أسعار الشراء مدفوعة بزيادة سعر الدولار، وفي الوقت ذاته شهد متوسط تكاليف التوظيف زيادة هامشية فقط، حيث أشار غالبية أعضاء اللجنة إلى عدم حدوث تغير في متوسط الأجور.

شهدت أسعار المنتجات التي تحددها شركات القطاع الخاص الغير المنتجة للنفط في مصر زيادة خلال شهر يونيو، وشهد معدل تضخم الأسعار تراجعاً بالرغم من ذلك، حيث قامت بعض الشركات بتخفيض أسعارها لجذب عملاء جدد.

تعليق

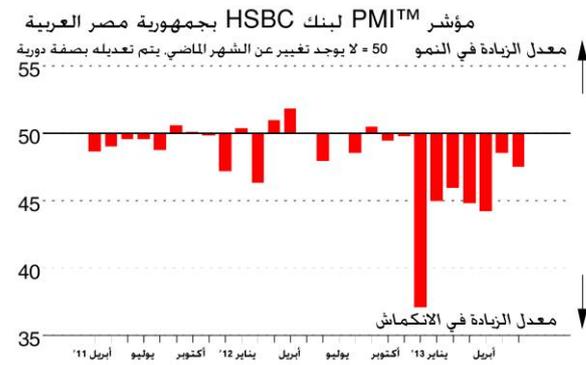
وفي تعليقه على دراسة مؤشر مدراء المشتريات لمصر ذكر سيمون ويليامز المحلل الاقتصادي لمجموعة HSBC في مصر:

"الأرقام المستخلصة هذا الشهر لا تقدم أي نوع من الارتياح. لا زال النمو على ضعفه، والتوجهات الإيجابية ضعيفة والضغط التضخمي مرتفعة، ولم تقدم الطلبات الجديدة أي إشارة مشجعة على أن اتجاه الهبوط سيتغير. إن الاقتصاد المصري يمر بمرحلة عصيبة، ولكن بدون تحسن في الأوضاع السياسية، يمكن أن يزداد الأداء سوءاً، حتى عن هذا الأساس المنخفض."

النقاط الرئيسية

- عدم الاستقرار السياسي في البلاد يؤدي إلى مزيد من التراجع في الإنتاج والطلبات الجديدة
- تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج لا يزال حاداً
- مخزون المشتريات يتراجع بثاني أقوى معدل له في تاريخ الدراسة

لمحة تاريخية



المصدر: HSBC، Markit

مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

HSBC

أمنية سمرة، رئيس شؤون التواصل والإعلام
بنك إتش إس بي سي مصر ش.م.م.
هاتف: +20-2-2529-8376
بريد إلكتروني: omniasamra@hsbc.com

سيمون ويليامز، كبير الاقتصاديين
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هاتف: +971-4-423-6925
بريد إلكتروني: simon.williams@hsbc.com

ماركيت

كارولين لوميلي، مسؤولة الاتصالات بالمؤسسة
هاتف: +44-20-7260-2047
جوال: +44-781-581-2162
بريد إلكتروني: caroline.lumley@markit.com

أوليفر كلوديسكي، خبير اقتصادي
هاتف: +44-1491-461-003
بريد إلكتروني: oliver.kolodseike@markit.com

ملاحظات للمحررين:

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 350 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 نقطة إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 نقطة إلى الانخفاض.

لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دوريًا. البيانات التاريخية التي تتعلق بالأرقام المتضمنة (غير المعدلة) والسلسلة المعدلة دوريًا عند نشرها لأول مرة والبيانات المعدلة التالية متاحة للمشاركين عن طريق ماركيت. برجاء الاتصال بـ economics@markit.com.

شركة HSBC القابضة (ش.م.ع):

تعد شركة HSBC واحدة من أكبر مؤسسات الأعمال البنكية والخدمات المالية على مستوى العالم. فبواسطة ما يقرب من 6600 مكتب في كل من الأسواق الناشئة والأسواق سريعة النمو، فإننا نهدف إلى التواجد حيث يتواجد النمو الاقتصادي، وأن نقوم بربط العملاء بالفرص، وأن نمكن الشركات من تحقيق النجاح والاقتصادات من تحقيق الرخاء، وفي نهاية المطاف مساعدة الناس على تحقيق آمالهم والوصول إلى طموحاتهم.

إننا نقوم بخدمة أكثر من 58 مليون عميل عبر مؤسساتنا العالمية الأربعة: التجزئة المصرفية وإدارة الثروات، الخدمات المصرفية والأسواق العالمية، والخدمات المصرفية العالمية الخاصة. تغطي شبكتنا 81 دولة ومقاطعة في ست مناطق جغرافية: أوروبا، هونغ كونغ، بقية آسيا والمحيط الهادي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية. هدفنا أن نصبح بنك العالم المحلي الرائد.

مع إدراجنا في سوق الأوراق المالية في كل من لندن وهونغ كونغ ونيويورك وباريس وبرمودا، هناك أكثر من 220.000 من حملة أسهم HSBC القابضة في 129 دولة ومقاطعة.

نبذة عن مجموعة Markit:

مجموعة Markit هي شركة عالمية رائدة في تقديم خدمات المعلومات المالية، ويعمل بها أكثر من 2800 موظفًا. وتقدم الشركة بيانات وتقييمات مستقلة، بالإضافة إلى معالجة العمليات التجارية وذلك في كافة فئات الأصول بهدف دعم الشفافية والحد من المخاطر وتحسين الكفاءة التشغيلية. وتتضمن قائمة عملاء الشركة معظم أبرز المؤسسات المشاركة في السوق المالي. لمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني للشركة: www.markit.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI):

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) الآن 32 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع www.markit.com/economics.

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي **PMITM** لشركة **HSBC** جمهورية مصر العربية لمجموعة **Markit Economics Limited**. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة **Markit**. ولا تتحمل مجموعة **Markit** أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة **Markit** أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر **Purchasing Managers' IndexTM** و **PMITM** علامات تجارية مسجلة باسم **Markit Economics Limited**، ويقوم **HSBC** باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة **Markit** و شعار **Markit** علامات تجارية مسجلة باسم **Markit Group Limited**.